



جامعة المنصورة

كلية الآداب

# من المحاولات التطبيقية للنظرية التوليدية فى الدرس العربى المعاصر

« عرض وتقويم »

دكتور

طه محمد عوض الله الجندى

أستاذ مساعد بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة

العدد الخامس والثلاثون - أغسطس ٢٠٠٤

# من المحاولات التطبيقية للنظرية التوليدية

## فى الدرس العربى المعاصر

« عرض وتقويم »

د/ طه محمد عوض الله الجندى

### ملخص البحث

يعرض البحث لمحاولتين تمكنتا من وصف التراكيب الأساسية فى اللغة العربية طبقاً لمعطيات النظرية التوليدية والتحويلية :

أولاهما :

محاولة الدكتور ميشال زكريا فى كتابه : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ( الجملة البسيطة )

والثانية :

محاولة الدكتور مازن الوعر فى كتابه : نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية فى اللغة العربية .

وقد خلص البحث من عرض هاتين المحاولتين لتحليل التراكيب الأساسية طبقاً لمعطيات هذه النظرية إلى أنه يمكن لنموذج النحو التحويلي أن يطبق على التراكيب الأساسية فى اللغة العربية فى نمطها : الاسمى والفعلى ، كما يمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنياً من خلاله ؛ وبذا تكون النظرية قد غطت جانباً من اللغات العالمية ، وهو هدف من أهدافها ، إذ تسعى جاهدة أن تجعل هدفها هدفاً عالمياً شمولياً ، وذلك انطلاقاً من اعتمادها على فكرة الفطرية اللغوية القائمة على عدد من القواعد الكلية القابعة فى الذهن البشرى ، ويجب أن تمثلها اللغات الإنسانية .

## **Abstract**

It Shows Two Attempts That They Could describe The basic Structures in arabic Language according To generative Transformational Theory .

The Frist One is by Dr. Mechal Zakariyya in his book : The generative Transformational Theory and arabic grammar .  
(The simple Sentince) .

Scond : by Dr. Mazen Al Waar in his book Towersds a modern arabic Linguistic Theory for analyses The basic structures in arabic after it showed two attempts it arrived at we can apply The generative Transformational Theory on basic arabic structures , Thus conseder The Theory Could Cover a one of universal Languages , and itis one of its aims .

## من المحاولات التطبيقية للنظرية التوليدية في الدرس العربي المعاصر: عرض وتقييم أ. د / طه محمد الجندي

لم يعد خافياً أن عام ١٩٥٧م قد أفرز ثورة علمية في مجال الدراسات اللغوية ، تمثلت في ظهور نظرية جديدة في التحليل النحوي ، وهي نظرية القواعد التوليدية التحويلية Generative Transformational Theory وذلك حين أصدر نوام تشومسكي Naom Chomsky كتابه الأول : التراكيب النحوية Syntactic Structures ويمكن القول بأن هذا الاتجاه قد فرض نفسه بقوة على ساحة الدرس اللغوي الحديث ، يؤكد هذا جفري سامسون في قوله : « إن أي لسانى يقيس اليوم مكانته الفكرية إلى مكانة تشومسكي الذي يقال : إنه أحدث ثورة في عالم اللسانيات »<sup>(١)</sup> وكفى للاستدلال على أهمية هذه المدرسة « أن ندرك بأن الدراسات اللغوية اليوم إما أن تكون مهتدية بمبادئها ، أو أنها تجعلها النقطة التي تبتدىء منها ، لتبرر اختلافها عنها إن اختلفت »<sup>(٢)</sup>

ولا شك أن اتجاهاً له هذه القوة ، وذاك التأثير كان لا بد أن يجد صدى له في الدراسات العربية، وبخاصة أن منطلقاته عقلية تفسيرية ، لا تقف عند حد وصف الظاهرة اللغوية - كما فعل أصحاب الاتجاه البنيوي - بل تعنى أساساً بإعطاء التفسيرات المقبولة لها ، وهو من تلك الزاوية يشبه المنطلقات العقلية التي انبثقت عنها نظرية النحو العربي ، ولذا وجدنا كثيراً من الدارسين في جامعات العالم العربي ينقلون هذا الاتجاه إلى العربية محاولين تطبيقه عليها ، ومؤكدين في الوقت نفسه « أن درس العربية من الجانب العربي وحده يظل منقوصاً ، وأنه لا بد لنا في هذه المرحلة من استئناف النظر أن نتبصر ما بلغه الدرس اللغوي الحديث من آفاق<sup>(٣)</sup> » ، إذ إن الدرس اللغوي المعاصر قد بلغ من الدقة والموضوعية والعلمية درجة عالية تفتح أمامنا آفاقاً واسعة في درس العربية ، شريطة ألا يفهم من ذلك بأنه دعوة إلى طرح التراث النحوي ،

(١) جفري سامسون . مدارس اللسانيات : السياق والتطور ص ١٣٥ .

ترجمة د . محمد زيادكية . الرياض ، جامعة الملك سعود ١٤١٧ هـ .

(٢) تشومسكي . جوانب من نظرية النحو ، مقدمة المترجم ص ٥ . بغداد ، وزارة التعليم العالي ١٩٨٥ م .

(٣) د . نهاد الموسى . نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ص ٩ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٤٠٠ هـ . ١٩٨٠ م .

واستبداله بأنحاء أخرى لوصف اللغة وتفسيرها ، لأن هذا «ضرب من القفز العشوائي في الظلام ، قد لا يفيد شيئاً إن لم يكن تدميراً لكل شيء»<sup>(١)</sup> ولعل هدف هؤلاء الدارسين هو ربط التراث النحوي القديم بالفكر اللساني المعاصر ، إذ يؤكدون دائماً على أن «مشروع النظرية اللسانية العربية لا يستقيم له أمر إلا إذا انبنى على رافدين اثنين : أحدهما : بعث التراث اللغوي بعثاً جديداً ، وإعادة صياغته صياغة علمية ، تسمح له بأن يواصل عطاءه في المسار التطوري للحضارة الإنسانية ، والآخر : استيعاب النظرية اللسانية العالمية استيعاباً واعياً ، ومحاولة تكييف معطياتها مع خصوصيات اللسان العربي ومثل هذه التوأمة الواعية إذا تحققت في إطارها العلمي النزيه ستضفي حتماً إلى تفكير لساني عربي حديث»<sup>(٢)</sup>

وثمة محاولات جادة كثيرة ومتنوعة حاولت تطبيق معطيات النظرية التوليدية والتحويلية على التراكيب العربية ، اخترت في هذا البحث اثنتين منها لاعتقادي أنهما تمكنتا من وصف التراكيب الأساسية في اللغة العربية الفصحى في نمطها : الإسمي والفعلي ، وأيضاً لاعتماد كل منهما على نوع من القواعد التوليدية اختلف عما عند الأخرى ، وبذا يصبح البحث جامعاً لنمطين مختلفين في الرؤى والتصورات مع انتمائهما لذات المدرسة الواحدة .

والحق أن بحثي هذا سوف يقتصر على عرض المحاولتين وتقويمى لهما دون أن يخرج صوب النظرية التوليدية التحويلية في أطوارها المتعددة ، لخشيتي من أن يصبح عرضي لها من باب التكرار المملول ، إذ إنني قد قمت بشيء من ذلك في أبحاث لي سابقة<sup>(٣)</sup> ثم إنه إلى جانب هذا فإن النظرية قد مرت ببعض التطورات ، وتولد عنها العديد من النظريات التي أخذت طريقها إلى الدرس اللغوي ، منها على سبيل المثال : نظرية العمل Government theory ونظرية الربط Binding theory ونظرية الفصل

(١) د . محمد حماسة عبد اللطيف . في بناء الجملة العربية ص ٩ . الكويت ، دار القلم ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م .

(٢) أ . أحمد حساني ، السمات التفرعية للفعل في البنية التركيبية ، مقارنة لسانية ص ٧ . الجزائر ،

ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٩٣ م .

(٣) على سبيل المثال انظر عرضاً موجزاً للنظرية في بحث لي بعنوان : صيغ الأمر في العربية في ضوء

نظرية القواعد التوليدية والتحويلية . مجلة كلية دار العلوم ، عدد ٢٤ ، ١٩٩٩ م .

Xbar theory ونظرية ثيتا Theta theory ونظرية الفصل Boundary theory وبالإمكان القول بأن الأبحاث الحالية تتجه نحو التركيز على الأشكال المنطقية وعلى القواعد الكلية (١) .

ولا شك أن منهجاً يتطور بهذا الشكل السريع والمتلاحق يجعل من الصعب ملاحظته وقد اقتصر في عرضي لهاتين المحاولتين على ما يخص التراكيب الأساسية العربية في نمطها الاسمي والفعلي ، وذلك نظراً لضيق البحث ومحدوديته ، وأعني من عرض هاتين المحاولتين أن تصبح الجملة العربية مجالاً لاختبار صدق النظرية ، ومدى مطابقة تلك التراكيب لطرق التحليل التي اعتمدت عليها النظرية التوليدية التحويلية ، فإذا ثبت التحقق من ملاءمة تلك الطرق للتراكيب الأساسية في اللغة العربية تكون النظرية قد غطت جانباً من اللغات العالمية ، وهو هدف من أهدافها ، إذ تسعى جاهدة أن تجعل هدفها هدفاً عالمياً شمولياً ، وذلك انطلاقاً من اعتمادها على فكرة الفطرية اللغوية القائمة على عدد من القواعد الكلية القابعة في الذهن البشري ، ويجب أن تمثلها اللغات الإنسانية .

**أما أول هذه المحاولات فهي محاولة الدكتور ميشال زكريا في كتابه : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية : الجملة البسيطة .**

يستهل الباحث محاولته بتقرير حقيقة ألسنية تتخذ من قاعدة إعادة كتابة الجملة أهمية بالغة في القواعد التوليدية والتحويلية ، من حيث إنها القاعدة الأساسية التي تنطلق منها بقية القواعد في البنية العميقة (٢) ، ولكي يصل إلى قاعدة إعادة الكتابة التي تمكنه من وصف التراكيب الأساسية في اللغة العربية انطلق من عدة فرضيات :

- إن اعتماد تقسيم النحاة القدامى للجملة العربية إلى اسمية وفعلية بالرجوع إلى فئة الكلمة التي تبتدىء بها الجملة لا يعطينا تصوراً واضحاً لقاعدة إعادة الكتابة للجملة العربية ، لأن جملتين مثل : ( الرجل أكل التفاحة ) و ( أكل الرجل التفاحة )

(١) د . ميشال زكريا . مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة ص ١١٩ . بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .

(٢) كان المؤلف يستخدم في مؤلفاته مصطلح ( العمقى ) وقد أبدلته بالمصطلح المذكور في عرضي لمؤلفه هذا لشهرته في كتب الدارسين .

مرتبطنان بصورة وثيقة ، من حيث احتواؤهما على العناصر ذاتها ، وعلى العلاقات القائمة بين هذه العناصر ، مما يدل على وجود علاقة تحويلية بينهما ، فترتدان بالتالي إلى بنية واحدة في التمثيل العميق .

أما محاولته الثانية فهي محاولة اختبار أى من الجملتين يمثل البنية العميقة التي تعتمد عليها قاعدة إعادة الكتابة ، ويخلص إلى أن الترتيب المقبول هو أحد الترتيبين :

- فعل + فاعل + مفعول . أو : - فاعل + فعل + مفعول .

ومن هاتين البنيتين يعتمد الترتيب : فعل + فاعل + مفعول ، ليكون القاعدة الأساسية التي تنطلق منها بقية القواعد في البنية العميقة ، أما الترتيب : ( فاعل + فعل + مفعول ) فإنه يخضع لشروط معينة لا بد من توفرها ليكون مقبولاً ، منها ضابط تعريف الفاعل ، إذ اوقع قبل الفعل ، فالجملة : ( جاء ولد ) جملة أصولية بخلاف جملة : ( ولد جاء ) فهي غير أصولية ، لأن العنصر الاسمي منها متمسم بسمة ( - تعيين ) ، وهو أمر لا تقره اللغة إلا بضوابط خاصة ، كما لا تقر اللغة أيضاً تقديم الفاعل على فعله إذا كان مشئى أو جمعاً ، دون أن يترك ضميراً عائداً عليه ، فالجملتان : ( أكل الرجلان التفاحة ) و ( أكل الرجال التفاحة ) جملتان أصوليتان ، وذلك بخلاف التركيبين :

- الرجلان أكل التفاحة . و - الرجال أكل التفاحة .

فهما غير أصوليتين ، والترتيب البديل والحقيقى الممكن ملاحظته في الجملة المبتدئة بالاسم هو : فاعل + فعل + ( ضمير ) + مفعول به .

ويخلص من ذلك إلى أن الترتيب : فعل + فاعل + مفعول .. هو ترتيب لا يخضع لأية ضوابط ، ويخلص إلى أنه هو الترتيب المعتمد لديه ، وأن الأخذ به سييسط قواعد التحويل عند تقديم الاسم على الفعل ، ومن ثم فإن قاعدة إعادة الكتابة للجملة العربية عنده هي :

- فعل + اسم + اسم

فاعل مفعول به .

أما الترتيب : فاعل + فعل + مفعول به فقد تم بواسطة قاعدة تحويلية ، وهي قاعدة تحويل الاسم إلى موقع الابتداء تاركاً في الموقع الذى كان يحتله ضميراً يعود إليه ،

وعلى سبيل المثال فإن كيفية الحصول على جملة : الرجلان أكل التفاحة تتضح من خلال الخطوات التالية :

- البنية العميقة لها هي : أكل الرجلان التفاحة .

- تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء : الرجلان أكل الرجلان التفاحة .

+ ضمير

- البنية السطحية : الرجلان أكل التفاحة .

وقد اتخذ الباحث من قاعدة تحويل الاسم إلى موقع الابتداء معياراً فاصلاً بين العناصر اللغوية التي تتركب منها الجملة ، فالعناصر اللغوية التي يمكن نقلها إلى موقع الابتداء تاركة مكانها ضميراً يعود إليها تصبح ضمن الأركان اللغوية المكونة لركن الإسناد ، أما العناصر اللغوية التي لا تخضع لإجراء تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء تاركة مكانها ضميراً يعود إليها ، فتصبح ضمن الأركان اللغوية المكونة لركن التكملة ، وفي ضوء ذلك خلص إلى أن عناصر الإسناد في الجملة هي إلى جانب الفعل :

١ - الفاعل لما تبين من أن نقله إلى موقع الابتداء يحتم ترك ضمير مكانه يعود إليه

٢ - الاسم في موقع المفعول به ، ففي المثالين : أكل الرجل التفاحة ، والتفاحة أكلها الرجل نتبين أن الجملة الثانية مشتقة من الجملة الأولى بالقانون نفسه الذي نقل الاسم في موقع الفاعل إلى موقع الابتداء تاركاً هذا التحويل ضميراً في الموقع الذي كان يحتله الاسم .

٣ - الاسم في موقع الجر بحرف الجر ، ففي المثالين : كتب يوسف الرسالة إلى الطبيب والطبيب كتب يوسف الرسالة إليه يتضح أن الجملة الثانية محولة عن الأولى بالقانون نفسه ، وفي هذا الصدد نص على أن الاسم المجرور الذي يتم نقله إلى موقع الابتداء هو الاسم المرتبط بصورة وثيقة بالفعل ، ولذا عده ضمن الأركان اللغوية المكونة لركن الإسناد ، إذ إن ثمة أسماء في موقع الجر لكنها لا ترتبط بالفعل بصورة وثيقة ، ولذا لا يمكن عدها ضمن الأطر الإسنادية ، لأنه لا يمكن فيها نقل الاسم المجرور إلى موقع الابتداء تاركاً ضميراً مكانه ، ففي مثل : سهر الرجل إلى الصباح ، ودخل الرجل المدينة على حين غفلة نرى أن الاسم المجرور في المثالين لا يخضع لقاعدة



التحويل نفسها التي اتبعت مع العناصر الإسنادية ، لأن نقله ينتج جملاً غير أصولية ، أو مشكوك فيها ، إذ لا نقول : الصباح سهر الرجل إليه وحين غفلة دخل الرجل المدينة عليها ، وقد وضّح هذه القاعدة أكثر من خلال هذا المثال :

**كتب يوسف الرسالة إلى الطبيب إلى الصباح** فالاسم المجرور الطبيب مرتبط بصورة وثيقة بالفعل ، لذا يمكن نقله إلى موقع الابتداء تاركاً مكانه ضميراً يعود إليه ، بخلاف الاسم المجرور (الصباح) الذي ينتج تقديمه جملة غير أصولية .

وفى هذا الصدد ساق عناصر اسمية أخرى لا يمكن نقلها إلى موقع الابتداء بالقانون السابق نفسه ، وذلك كالعناصر الاسمية التي تقع مفعولاً مطلقاً ، والتي تقع مفعولاً لأجله ، أو ظرفاً أو نائبة عن الظرف ؛ ذلك أنه عند إجراء نقل ركن من هذه الأركان إلى يمين ركن الإسناد فإن هذا النقل قد لا ينتج جملاً أصولية ، ففي المثالين : تصدق الحاكم على الفقير ابتغاء الخير ، جاء الرجل طلوع الشمس .. يرى الباحث أنه لا يمكن نقل الركنين ابتغاء الخير وطلوع الشمس إلى موقع الابتداء ، لأن ذلك ينتج جملاً غير أصولية . وإذا كان بعض هذه العناصر لا يجوز نقله إلى يمين الفعل فإن بعضها يمكن نقله ، لكن عملية النقل لا تتم بإجراء نقل الاسم إلى موقع الابتداء ، كما حدث في العناصر الإسنادية ، لكنه يتم بواسطة قانون نقل ركن التكملة وهو قانون ينقل هذا الركن من دون أن يترك ضميراً في الموقع الذي كان يحتله ، الأمر الذي يؤكد أنه يقع خارج ركن الإسناد ، وذلك كما في مثل قولنا :

- يقرأ الرجل إلى ساعة متأخرة من الليل .

- يلازم الرجل المنزل من الصباح إلى المساء .

- يسافر الرجل اليوم .

- سيسافر الرجل غداً .

وبإجراء تحويل نقل ركن التكملة إلى يمين ركن الإسناد يمكننا إنتاج الجمل التالية

، وكلها جمل أصولية ، وهي :

- إلى ساعة متأخرة من الليل يقرأ الرجل .
- من الصباح إلى المساء يلزم الرجل المنزل .
- اليوم يسافر الرجل .
- غداً سيسافر الرجل .

وواضح فى الأمثلة أن نقل ركن التكملة قد تم دون أن يترك ضميراً فى الموقع الذى كان يحتله ، وفى ضوء هذين القانونين أمكن للباحث أن يضع قاعدة مؤلفات الجملة العربية فى التالى :

- جملة ----- < ركن الإسناد + ركن التكملة .

وبعد ترتيب عناصر الإسناد فى البنية العميقة تكتب قاعدة ركن الإسناد هكذا :

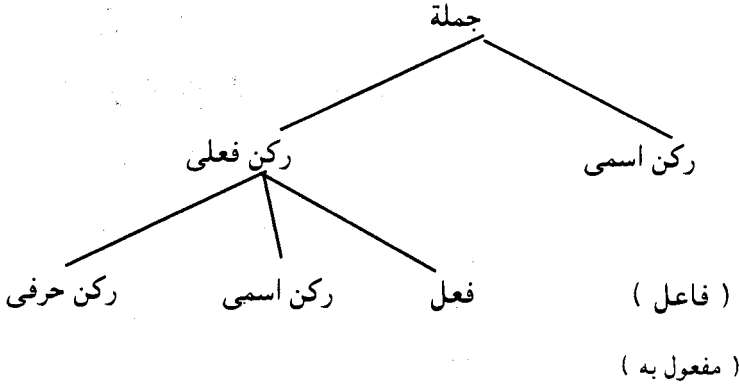
- ركن الإسناد ----- < ركن فعلى + ركن اسمى + ركن اسمى + ركن حرفى  
(الركن الحرفى مرتبط بصورة وثيقة بالفعل) .

أما العناصر اللغوية المكونة لركن التكملة فهى عناصر الجار والمجرور غير المرتبطين بصورة وثيقة بالفعل ، وأيضاً بعض العناصر الاسمية التى تعود مباشرة إلى الجملة ككل ، وخلص إلى أن قاعدة كتابة ركن التكملة فى التالى :

ركن التكملة ----- < { ركن حرفى \* - ركن اسمى \* }

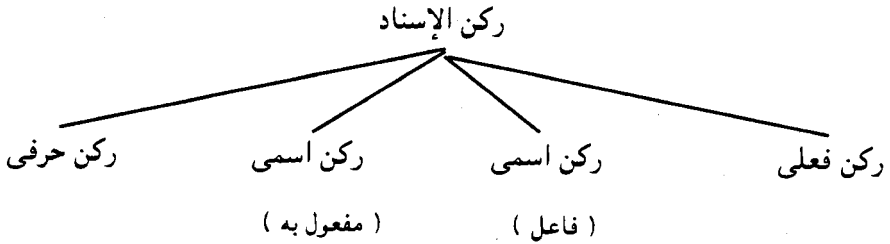
تشير النجمة إلى أن ركن التكملة يمكن أن تعاد كتابته إلى أكثر من ركن حرفى واحد ، أو ركن اسمى واحد .

ومما ينبغى التنويه به هنا أن قاعدة ركن الإسناد هذه خاصة باللغة العربية ، وغير مألوفة إلى الآن فى إطار الألسنية التوليدية ، لأن هذه القاعدة تجمع فى ركن واحد الفعل والفاعل والمفعول به والجار والمجرور المرتبطين بالفعل بصورة وثيقة ، ومعنى ذلك عدم اعتبار الفاعل قائماً فى ركن مستقل ومواجه لركن يجمع بين الفاعل والمفعول به بشكل شبيه بالتصور القائم وفقاً للمعطيات اللغوية العائدة إلى غالبية اللغات الأجنبية التى أجريت عليها الدراسات فى إطار الألسنية التوليدية والتحويلية ، إذ تعتمد هذه الدراسات بشكل عام على قاعدة إعادة الكتابة التى يمثلها المشجر التالى :



وهذا المشجر يتضمن الترتيب الأساسي للعناصر الكلامية على نحو فاعل + فعل + مفعول به .

وقد قدم الباحث الأدلة الكافية التي تظهر عدم جواز هذا الترتيب في البنية العميقة للغة العربية ، ومن ثم رأى أن يجمع بين الركن الفعلي والركن الإسمي في عقدة واحدة هي ركن الإسناد كما في المشجر التالي :



وقد أيدته في ذلك ما لاحظته ونلاحظه معه من وجود علاقة وثيقة بين الفعل وفاعله في اللغة العربية كاعتماد الفعل على علامة تأنيث إذا كان فاعله مؤنثاً ، وتأثر الفعل مورفولوجيا في حالة اتصاله بالضمير الفاعل ، مثل كتبت ، ولا ينطبق هذا التأثر في حالة اتصاله بالضمير المفعول به مثل كتبه ، وسبب آخر يعزوه الباحث إلى التقليد النحوي التراثي ، وجعل النحاة الفعل وفاعله يحتلان معاً موقعاً نحوياً معيناً ، وإلى ما رآه الكوفيون<sup>(١)</sup> من أن الفعل وفاعله يعملان معاً في المفعول به ، ويخلص إلى ضرورة وضع الركن الاسمي الفاعل ضمن عقدة واحدة تحتويه هو والفعل .

(١) راجع : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٧٨ . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . بيروت . دار الفكر . د . ت .

إلى هنا يكون الباحث قد فرغ من تحليل تراكيب الجملة الفعلية طبقاً لطرق التحليل التي اعتمدت عليها النظرية التوليدية التحويلية مبيناً العناصر المكونة لركنى الجملة : ركن الإسناد وركن التكملة والتحويلات التي يمكن إجراؤها على هذه العناصر .

ولأننى معنى باختبار مدى مطابقة التراكيب الأساسية فى اللغة العربية لطرق التحليل التي اعتمدت عليها النظرية التوليدية والتحويلية فسوف أقفز إلى الفصل الذى عرض فيه الباحث لتحليل التراكيب الاسمية متجاوزاً الفصول التي خصصها المؤلف لعرض السمات المعجمية والتركيبية والدلالية للفعل والاسم . وقد عالج الباحث هذا النوع من التراكيب موزعة بين محورين :

الأول : يتضمن الجمل الاسمية ذات الخبر المشتق .

الثانى : يتضمن الجمل الاسمية ذات الخبر الجامد .

وفى المحور الأول يذكر الباحث أنه يسعى إلى أن يبرهن على أن سلوك النعت فى هذه التراكيب شبيه بسلوك الفعل اعتماداً على أن النعت يعمل عمل الفعل فى الجملة ، فالمورفيمات : ( كريم ، جالس ، مضروب ، ذاهب ، شارح ) فى الأمثلة : ( الولد كريم أبوه ، الولد جالس ، الولد مضروب أبوه ، الولد ذهب إلى البيت ، المعلم شارح الدرس ) يشبه عملها عمل الفعل ، وتظهر التوزيع نفسه الذى يظهره الفعل ، كما يتضح فى الأمثلة : (الولد كرم أبوه ، الولد جلس ، الولد ضرب أبوه ، الولد ذهب إلى البيت ، المعلم شرح الدرس) ففى هذه الأمثلة استبدل النعت بفعل وحصلنا إثر ذلك على جمل أصولية ، مما يمكن اعتبار أن النعت فئة نحوية كفئة الفعل ، فهو يأخذ فاعلاً ، كما فى الولد كريم ، والنحويون التراثيون يحملونه ضميراً ، كما يأخذ مفعولاً به ، وأيضاً يأخذ ركناً حرفياً يرتبط به ارتباطاً وثيقاً ، ويخلص إلى أن النعت يجرى مجرى الفعل فى الجملة ويقرر هذه الحقيقة على الرغم مما يؤكد أن النعت قد يجرى مجرى الاسم من اقترانه بـ ( ال ) ووقوعه فى موقع الفاعل ، وفى موقع المفعول به وفى موقع الجر ، كما أنه يأخذ علامة المثنى والجمع بنوعيه ، غير أنه يحذر من أننا لا ينبغي أن نركن إلى ظاهر القضايا ، فنبنى على أساسها القواعد وذلك لأن مسلك النعت فى كثير من التراكيب مختلف عن مسلك الاسم ، كما أنه يتصرف فى الجملة على نحو مخالف لتصرف الاسم ، فالاسم مثلاً لا يحتمل فاعلاً ، ولا مفعولاً به ، ولا ركناً حرفياً يرتبط

ارتباطاً وثيقاً ، كما هو الحال بالنسبة للنعت ، فالتركيب « جاء الرجل أبوه » غير أصولي ، في حين أن قولنا : « جاء الكريم أبوه » أصولي . كما أن النعت يرد في تركيب متكون من « ال + نعت + ال + اسم » ولا يرد الاسم في تركيب كهذا ، فالجملة :

جاء اليتيم الوالدين جملة أصولية مقبولة ، في حين أن التركيب :

جاء الابن الوالدين تركيب غير مقبول .

ويخلص إلى أن سلوك النعت في التراكيب مخالف لمسلك الاسم وشبيهه بسلوك الفعل ، وقد فرض هذا على الباحث أن يفسر العلاقة القائمة بين الفعل والنعت باعتماد إحدى الفرضيتين :

الفرضية التحويلية : وتقوم على اعتماد تحويل يتم إجراؤه على الفعل ، فيحوّله إلى نعت ، أي أن يصبح النعت مشتقاً من الفعل ، فعلى سبيل المثال نحصل على جملة : « الرجل جالس أبوه » في حال اعتماد الفرضية التحويلية على النحو التالي :

البنية العميقة : جلس أبو الرجل ، بقاعدة تحويل الفعل إلى نعت

جلس أبو الرجل ، بقاعدة تحويل نقل الركن الاسمي إلى موقع الابتداء (الزامي)

+ نعت

الرجل جلس أبو الرجل ، البنية السطحية : الرجل جالس أبوه .

+ نعت + ضمير

وبرغم هذا الإجراء البسيط في تحويل نقل الفعل إلى نعت فإن الباحث لم يعتمد في معالجة قضايا النعت ، واعتمد بدلاً منه ما يسمى بالحل المعجمي أو الفرضية المعجمية ، وذلك لأسباب منها :-

١ - أن هناك فئات كلامية تعمل عمل الفعل ، مع أنها غير مشتقة منه وذلك لعدم وجود فعل يقابلها ، وفي إطار الفرضية التحويلية يكون اشتقاق النعت فيها من أفعال مجردة في البنية العميقة عملية مكلفة جداً ، خصوصاً أننا لا نرى هنا أية مبررات لتعقيد القواعد باعتماد هذا الصنف من الأفعال في البنية العميقة ، فالأمثلة التالية :

الرجل أسد أبوه .

الرجل ثلاثة أبناؤه .

الرجل لبناني أبوه .

تقدم أدلة مناهضة لإمكانية اشتقاق النعت من الفعل .

٢ - لا يتناسب النعت مع الفعل الذي يقابله في السياق نفسه من حيث الإنتاجية ، ففي السياق الذي يرد فيه النعت في جملة أصولية قد نجد أن الجملة المقابلة لها المشتملة على فعل في التوزيع المقابل للنعت غير أصولية ، وقد يحدث العكس ، لتأمل النماذج التالية :-

الأستاذ محبوب من الطلاب جملة أصولية ، وفي المقابل :

الأستاذ يُحبّ من الطلاب . جملة مشكوك في قبولها .

شَوْه الرجل في الحرب . جملة أصولية ، وفي المقابل .

الرجل مشوه في الحرب . جملة ليست مقبولة ، لأن النعت فيها مقيد

بالركن الحرفي ( في الحرب ) ، مما يعنى أن الرجل مشوه فقط في الحرب ، وفي السلم قد لا يكون مشوهاً .

الرجل مقتول الأب . الرجل يتيم الوالدين ، جملتان أصوليتان ، وفي المقابل :-

الرجل قتل الأب ، الرجل يتم الوالدان ، جملتان غير أصوليتين ، وغير مقبولتين في الوقت نفسه .

٣ - توزيع النعت وبنيته الذاتية ، يذكر في هذا الصدد أن النعت لا يرد بالضرورة حسب التوزيع نفسه الذي يرد فيه الفعل ، يتضح ذلك من خلال الأمثلة التالية :-

الرجل واقف يخطب في مقابل الجملة غير الأصولية : الرجل واقف خاطباً .

الدهر غير راحم . في مقابل الجملة غير الأصولية :- الدهر غير يرحم .

- الدهر لا يرحم . في مقابل غير الأصولية :- الدهر لا راحم .

٤ - الزمن الضمني للنعت ، تظهر التراكيب اللغوية أن ثمة تبايناً في حالات متعددة



- نعت + اسم + اسم ، وعند الباحث أن هذا الترتيب المعتمد في البنية العميقة لم يرد في البنية السطحية وإنما هو بنية مجردة ، ومن ثم عليه أن يقدم الأدلة القاطعة التي تبرر اللجوء إليها ، وقد لجأ في ذلك إلى المعطيات التراثية في النحو العربي مبيناً أن فريقاً منهم قد أجاز ورود هذا الترتيب في التراكيب العربية ، أما المانعون منهم فلم يكن موقفهم على إطلاقه ، بل أجازوا وروده بضوابط معينة ، منها اعتماد عنصر النعت على نفي أو استفهام ، مما يبرهن بوضوح على إمكانية ورود هذا الترتيب في اللغة ، يتضح ذلك من خلال الأمثلة التالية :-

- ما ضارب زيد الولد .

- ما قتال زيد الأعداء .

يؤكد ورود هذا الترتيب أننا إذا استبدلنا الفعل بالنعت كانت الجمل المنتجة جملاً أصولية ، إذ نقول :

- ما ضرب زيد الولد .

- ما قتل زيد الأعداء .

كما يؤكد وروده أيضاً عدم جواز نقل الاسم قبل النعت ، كما تدل عليه الجمل التالية :

\* ما زيد ضارب الولد .

\* ما زيد قتال الأعداء .

فمثل هذه الجمل غير مقبولة ، أو مشكوك في صحتها على الأقل ، وكل ذلك يقدم دليلاً قاطعاً على اعتماد الترتيب :

- نعت + اسم + اسم . وبعتماد هذا الترتيب في البنية العميقة يصبح تحليل جمل مثل :

- الولد ضاربه زيد . - الرجل كريم أبوه . أمراً ميسوراً ، وذلك بإجراء

تحويل نقل الركن الاسمي إلى موقع الابتداء : إذ يجرى عليه ما جرى على نقل الركن الاسمي في الجمل التي تحتوى على الفعل ، فالجملة : الولد ضاربه زيد هي جملة ناتجة عن إجراء تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء ، ويتم اشتقاقها على النحو التالي :

أ - البنية العميقة هي : ضارب زيد الولد . بتحويل نقل الركن الاسمي إلى

( نعت + اسم + اسم )



موقع الابتداء تاركاً في موقعه ضميره . تصبح : الولد ضارب زيد الولد .  
+ ضمير

البنية السطحية : الولد ضاربه زيد . فواضح أن عملية إجراء تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء قد تم في هذه الجملة المحتوية على النعت بالطريقة نفسها التي تتم في الجملة المحتوية على فعل دون أن تظهر أية مشكلة تتعلق بهذا الإجراء . تبقى الإشارة إلى أن الضابط الذي يتم بموجبه نقل الركن الاسمي إلى موقع الابتداء في الجملة المحتوية على فعل من حيث كونه متمسماً بسمة ( + معرف ) هو نفسه الضابط الذي ينبغى ملاحظته عند تحويل نقل الركن الاسمي في الجملة التي تحتوى على النعت ، يشهد على ذلك أن الجملة التالية غير أصولية ، وهي :

### \* رجل كريم أبوه .

النمط الثاني : الجملة الاسمية التي لا تتضمن فعلاً ولا نعتاً :

وهذا صنف من الجمل في العربية ، لا يحتوى في الظاهر على فعل ولا على نعت ، ويفيد مثل بقية الجمل التي تحتوى على هذين الركنين فائدة يحسن السكوت عليها ، ومن أمثله :

- العالم سراج الأمة .

- الشوارع بقع سوداء .

- هذا زمن آخر .

- الرجل في الدار .

- أنت من دمي .

هذه أمثلة لا غير من هذا النوع من الجمل التي تتشابه من حيث قيامها في الظاهر في غياب أي ركن فعلي ، يقوم ضمنها بعمل فعل إسنادي ، وفي هذا المجال نميل إلى القول بأن هذه الفئة من الجمل قائمة في البنية السطحية للكلام ، ويقابل كل جملة منها بنية مختلفة في المستوى العميق ، وهذه البنية لا تختلف عن بني الجمل العربية الأخرى ، من حيث إنها تتكون بواسطة قاعدة إعادة الكتابة :

ركن إسنادى <----- ركن فعلى + ركن إسمى + ركن إسمى + ركن حرفى

ركن فعلى <----- { زمن + فعل }  
نعت

إلا أن تفسير هذه الفئة من الجمل يتطلب اللجوء إلى تحويل حذف يقوم بحذف الركن الفعلى ، لأن هذا الركن لا يظهر فى بنية هذه الجمل السطحية ، وهذا الركن الفعلى يحتوى على سمة دلالية ( + وجود ) ، فالبنية السطحية فى قولنا : الرجل فى الدار . يمكن اعتبارها ناتجة فى البنية العميقة من إحدى هاتين الجملتين :

أ - يوجد الرجل فى الدار .

ب - الرجل موجود فى الدار .

يشهد لذلك جواز الجمل الآتية :

- الرجل هو فى الدار .

- العالم هو سراج الأمة .

- هذا هو زمن آخر .

يمكن اعتبار هذه الجمل ناتجة عن إجراء تحويل حذف الركن الفعلى ( + وجود ) ، مع إجراء تحويل آخر ، يتم بصورة اختيارية ، هو نقل الاسم إلى موقع الابتداء ، ويهذين التحويلين اللذين يقعان فى البنية العميقة يتم إنتاج الجملة .

ويمكننا أن نشير إلى عملية اشتقاق الجملة : الرجل هو فى الدار بما يلى :-

البنية العميقة : ركن فعلى الرجل فى الدار ، تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء :

( + وجود )

الرجل ركن فعلى الرجل فى الدار

( + وجود ) + ضمير

تحويل حذف الركن الفعلى ( + وجود ) :

## الرجل الرجل فى الدار

+ ضمير

البنية السطحية :

## الرجل هو فى الدار

اشتقاق الجملة : العالم سراج الأمة

البنية العميقة : ركن فعلى العالم سراج الأمة

( + وجود )

تحويل حذف الركن الفعلى ( + وجود )

- العالم سراج الأمة .

البنية السطحية : العالم سراج الأمة .

وفى هذا العرض الموجز لهذه المحاولة أود أن أؤكد نقطة لم يتعرض لها الباحث ، وهى جديرة بالعناية منا ومنه على حد سواء ، لاتصالها المباشر بأهم قضية تتعلق بهذه اللغة ، وهى قضية الإعراب ، فما يعيب هذه المحاولة حقاً هو تجاهلها للحالات الإعرابية للعناصر الكلامية ، وكان بإمكانه أن يفرد لها مكاناً فى قاعدة إعادة الكتابة التى تمثل البنية العميقة للجملة العربية ، ولا شك أن أى محاولة لتفسير العربية تتجاهل هذه الخاصية لهى محاولة منقوصة ، ومردودة فى الوقت ذاته ، ولا يشفع له قوله بأنه لن يتعرض إلى العلامات الإعرابية « لأن لديه أسباباً تدفعه إلى الاعتقاد بأن هذه العلامات تنص عليها قواعد يتم إجراؤها فى مرحلة متأخرة نسبياً لبقية قواعد المكون التركيبى ، وفى مستوى قريب من المستوى السطحي ، ولأننا نحدد وظيفة المؤلف الكلامى فى الجملة وفقاً لموقعه فى البنية العميقة ، وليس وفقاً للعلامة التى تلحق به»<sup>(١)</sup>

ومع ذلك فلا ينبغي أن نغبط هذا الباحث الجاد فى محاولاته الدؤوب والمخلصة لنقل هذه النظرية إلى الدرس العربى المعاصر .

(١) د . ميشال زكريا . الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ( الجملة البسيطة ) ص ١٩ .

## المحاولة الثانية : وهي للدكتور مازن الوعر في كتابه نحو « نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية »

استهل المؤلف محاولته بإطار نظري بين فيه منهجه الذي اعتمد عليه في تحليله للتراكيب الأساسية العربية ، فذكر أنه اعتمد فيها على ثلاثة محاور ، تتمثل في المعطى النحوي التراثي العربي ، مع محاولة دمج بالمنهج التوليدي التحويلي لتشومسكي وأيضاً بالمنهج الدلالي التصنيفي لعالم اللسانيات كوك ، وذلك للاستفادة من المعطيات الدلالية لهذا المنهج التصنيفي ، وهو أمر رأى صاحب هذه المحاولة أنه مفتقد في أعمال الباحثين الذين حاولوا تحليل التراكيب العربية ، وقد قرر أنه يسعى من وراء دراسته لتحقيق هدفين :

الأول : أن تسهم بتوضيح بعض المفاهيم اللسانية العربية لتصب في المعرفة الواسعة للنظرية اللسانية الغربية .

الثاني : أن تطبق بعض التقنيات اللسانية الحديثة على التراكيب الأساسية في اللغة العربية .

وقد قسم الباحث مؤلفه في أربعة فصول ، يهمننا منها الفصل الثالث ، لأنه هو المعنى بالجانب التطبيقي الذي وضع فيه الباحث إطارا لسانيا دقيقاً ومضبوطاً ، اعتمد فيه - كما أشرت - على النظرية التوليديّة والنظرية النحوية التراثية ، ثم على النظرية الدلالية ، أما الفصل الأول فقد عرض فيه للنظرية النحوية العربية القديمة ، وبين فيه تمييز النحويين العرب القدامى بين مستويين للتراكيب العربية ، مستوى الكلام ومستوى الجملة ، فالأول هو الكلام التام المفيد ، والثاني قد يكون كذلك ، وقد لا يكون ، كما جنح صوب التصنيف الرباعي التراثي للجملة العربية من اسمية إلى فعلية إلى ظرفية إلى شرطية ، وإن كانت رؤيته للتراكيب الظرفية تختلف - فيما أعتقد - عن تصور النحاة العرب القدامى لها ، فعنده أن مثل « زيد في الدار والقتال اليوم » تراكيب ظرفية ، وهي عند النحاة تراكيب اسمية ، أما التركيب الظرفي فهو ما بدئ فيه بالظرف أو الجار والمجرور معتمدين على نفي أو استفهام - على خلاف بينهم في ذلك - ومن أمثلته « أفي الله شك » وعلى كل فإن الباحث قد خلص إلى أن النحويين العرب افترضوا ثلاثة أركان لغوية في النظرية اللسانية العربية هي :

ال ( م إ مبتدأ أو فاعل ) وال ( م خير ) وال ( ف الزيادة النحوية والدلالية ) ،  
والعلاقة التي تربط هذه الأركان الثلاثة تدعى ( إس ) وقرر أنه عندما تنظم هذه الأركان  
الثلاثة فإن الحاصل اللغوي سيكون ( ك ) .

أما الفصل الثاني فقد عرض فيه لنظرية القواعد التوليدية التحويلية من خلال  
مراحلها الثلاث ، وقد عنى الباحث في عرضه للنظرية التوليدية في مراحلها المتعددة  
بالمناهج التي كانت قد طورت من الوجهة الدلالية مقررأ أن الهدف النهائي لهذا التطور  
الدلالي هو الوصول إلى إطار دلالي مرضٍ ، من أجل وصف التراكيب الأساسية  
العربية وشرحها ، وفي هذا الصدد ركز الباحث على فرضية كوك ، لاعتماده عليها في  
مرحلة التطبيق .

ومنهج كوك في هذه الفرضية عبارة « عن نظام من الأدوار الدلالية التي تمنح من  
خلال اعتبار الفعل محور العمليات الدلالية ... وأن الفعل عامل دلالي يحكم الأدوار  
الدلالية التي تحدث معه ، وتصف مركزته »<sup>(١)</sup>

تميز هذه الفرضية عمودياً بين أفعال ثلاثة :

١ - أفعال كونية ، وهذا المميز الدلالي ( + كوني ) يتطلب دوراً دلالياً يعبر عنه بموضوع  
ثابت ( مو / ثا ) .

٢ - أفعال إجرائية ، وهذا المميز الدلالي ( + إجرائي ) يتطلب دوراً دلالياً يعبر عنه بموضوع  
( مو ) .

٣ - أفعال حركية ، وهذا المميز الدلالي ( + حركي ) يتطلب دورين دلاليين وظيفيين  
يعبر عنهما بالفاعل والموضوع ( فا / مو ) .

كما تميز الفرضية أفقياً بين أفعال أربعة :

١ - أفعال أساسية . ٢ - أفعال شعورية . ٣ - أفعال استفادة .

٤ - أفعال ظرفية ( مكانية )

(١) د . مازن الوعر ، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ص ٧٦ .  
دمشق . دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ط ١ ١٩٨٧ م .

فالمميز الدلالي ( + شعورى ) يتطلب دوراً دلالياً وظيفياً يعبر عنه بـ ( مجرب ) ،  
والمميز الدلالي ( + استفادة ) يتطلب دوراً دلالياً وظيفياً يعبر عنه بـ ( مستفيد ) ،  
والمميز الدلالي ( + مكانى ) يتطلب دوراً دلالياً وظيفياً يعبر عنه بـ ( المكان ) .

إن المميزات الدلالية للفعل ، أى ( + شعورى ) و ( + استفادة ) و ( + مكانى )  
هى مميزات دلالية جوازية ، وهكذا فإن الأفعال الأساسية ( كوني ، إجرائى ، حركى ) لا  
تملك أية ميزة دلالية من هذه المميزات <sup>(١)</sup>

وساق تمثيلاً يقرب هذه الوحدات الدلالية الأساسية فى التركيب العربى ، فيما يلى :-

١ - ( + كوني ) إن هذه الميزة الكونية للفعل التى تظهر الدور الدلالي ( موضوع -  
ثابت ) تعبر عن الوجه الدلالي للتركيب العربى المشتق ، كما هو الحال فى :

- الكأس مكسور

( + مو / ثا )

٢ - ( + إجرائى ) وتعبر هذه الميزة عن الوجه الدلالي للتركيب العربى غير الفاعل ،  
كما هو مشاهد فى : ينكسر الكأس  
( + مو )

٣ - ( + حركى ) وتعبر هذه الميزة عن الوجه الدلالي للتركيب الفاعل الذى يحتوى  
دورين دلاليين ، يعبر عنهما بالفاعل والموضوع . وذلك مثل :

يكسر زيد الكأس

( + فا / + مو )

٤ - ( + شعورى ) إن الميزة الشعورية للفعل تعبر عن الوجه الدلالي للتركيب  
العربى الذى يعبر فعله عن العواطف والحواس والفكر ، ويمكن أن تصنف الأفعال  
الشعورية تحت ثلاثة أنواع :

أ - أفعال شعورية كونية ، كما هو الحال فى مثل

(١) د . مازن الوعر ، نحو نظرية لسانية ص ٧٩ .

خوف زيد عمرا .

( + مج ) ( + موضوع )

ب - أفعال شعورية إجرائية ، مثل :

يأمل زيد بالنجاح

( + مج ) ( + مو )

ج - أفعال شعورية حركية ، مثل :

قال زيد الحقيقة

( + مج ) ( + مو )

٥ - ( + استفادة ) إن الميزة الملكية للفعل تعبر عن الوجود الدلالية للتراكيب

الدلالية العربية التي تعبر أفعالها عن الملكية أو الخسارة أو الريح ، أو انتقال

الموضوعات من امرىء إلى آخر ، ويمكن أن تصنف أفعال الاستفادة تحت ثلاثة أنواع :-

أ - أفعال استفادة كونية ، كما هو مبين فى مثل : لخالد جواد أصيل .

( + مستفيد ) ( + مو/ثا )

ب - أفعال استفادة إجرائية : كما هو الحال فى مثل : حصل زيد على جائزة .

( + مس ) ( + موضوع )

ج - أفعال استفادة حركية . كما هو الحال فى المثال : أعطيت زيدا جائزة

( + مس ) ( + مو/ثا )

٦ - ( + مكانى ) إن الميزة المكانية تعبر عن الوجه الدلالى العربى الذى يدل فعله

على المكانية الكونية ، أو المكانية الموجهة . ويمكن أن تصنف الأفعال المكانية إلى :

أ - أفعال مكانية كونية ، كما هو الحال فى مثل : على رأس المتنبى علم

مستقر فى ( + مك ) ( + مو/ثا )

ب - أفعال مكانية إجرائية ، كما فى : تحركت السيارة إلى .....

يتحرك إلى ( + مو ) ( + مك )

ج - أفعال مكانية حركية ، كما فى : حرك زبسد السبارة إلى .....  
( + ف ) ( + م ) ( + مكان )

ثم بذكر الباحث أن استخدام هذا النموذج التصنيفى ، بوصفه تفسيراً دلاليّاً وصفيّاً فى نظرية القواعد التوليدية والتحويلية ، وبدمجه بالنظرية الدلالية التى وضعها العرب القدامى سيقدم منظوراً رائعاً لنظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب العربية ومنتقل بعد هذا العرض للمحور التطبيقى على التراكيب الأساسية العربية الذى قدمه الباحث فى الفصل الثالث :

### الإطار التطبيقى :

يقرر سلفاً أن التراكيب الأساسية فى اللغة العربية تتألف من ثلاثة أركان لغوية ، يدعى الركن الأول بالمسند ( م ) ، أى خبر الجملة ، أما الركن الأساسى الثانى ، فيدعى بالمسند إليه ( م إ ) ، أى الفاعل ، أو المبتدأ ، وأخيراً يدعى الركن الثالث بالفضلة ( ف ) ، أى كل الأركان اللغوية التى ليست ( م ) ولا ( م إ ) أى الزيادة النحوية والدلالية على العلاقة الإسنادية ، تكون هذه الأركان نوعين من التراكيب فى العربية هما :

١ - التركيب الفعلى ، أو الجملة الفعلية : ( م - م إ - ف )

٢ - التركيب الاسمى ، أو الجملة الاسمية : ( م إ - م - ف )

والعلاقة التى تربط بين هذه الأركان تدعى بالإسناد ( إس ) ، وهذا المستوى ( إس ) يحكم من خلال مستوى لسانى أعلى ، يدعى بالكلام ( ك ) ، هذا المستوى ( ك ) يحكم مستوى ال ( إس ) بعد إضافة ركن آخر يحول التركيب الأساسى إلى تراكيب مشتقة أو محولة ، يدعى هذا الركن بالأداة ( أد ) ، يمكن أن يكون هذا الركن أشياء مختلفة مثل أدوات الاستفهام والنفى والشرط ، وغيرها .

### منهجه فى التحليل :

يعتمد منهج الباحث فى التحليل على دمج التراكيب الأساسية بالأدوار الدلالية التى اقترحها عالم الدليات الأمريكى كوك فى منهجه التصنيفى ، وهى :-



(أ) فاعل = فا (ب) مجرب = (مج) (ج) مستفيد = (مس)

(د) مكان = (مك) . (هـ) موضوع = (مو)

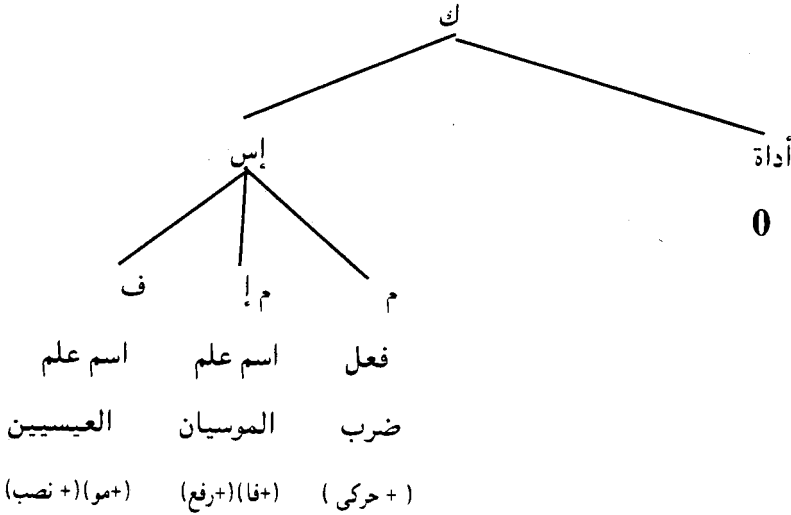
مع استخدام الحركات الإعرابية الثلاث في وصف البنية العميقة للتركيب الأساسية :

١ - الرفع      ٢ - النصب      ٣ - الجر

ويتطبيق هذا المنهج اللساني الحديث على التركيب الأساسية في اللغة العربية

يمكننا فهم البنية السطحية والعميقة لهذه التركيب ، كما هو الحال في التركيب الآتي :

ضرب الموسيان العيسيين



وساق التمثيل الشجري نفسه لمثال آخر استبدل فيه الفعل باسم الفاعل المشتق منه

(ضارب) مع ملء ركن الأداة بأداة الاستفهام الهمزة .

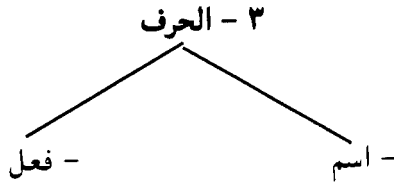
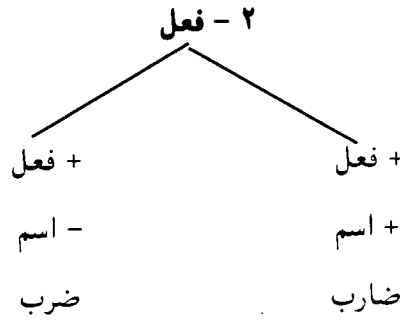
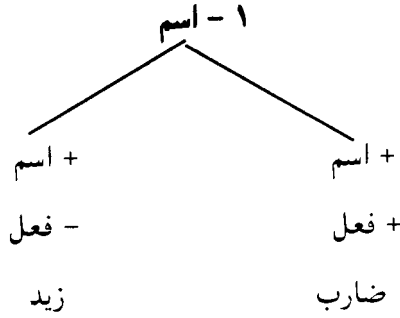
وقرر بالتالي القاعدة التراثية التي تنص على إعمال اسم الفاعل عمل فعله مبيناً أن

ثمة مشتقات أخرى تقوم بهذا الدور ، وخلص إلى أنه يمكن توضيح المجموعة الثنائية

للمركب المعجمي العربي إلى (١)

(١) ذكر الباحث تقسيماً رباعياً للمركب المعجمي العربي ، أضاف فيه على الثلاثة المذكورة الصفة موسومة

بـ ( + اسم + فعل ) فمثلاً لذلك بكلمة ( خائف ) ، وهي نفسها اسم الفاعل في النمطين ١ ، ٢ .

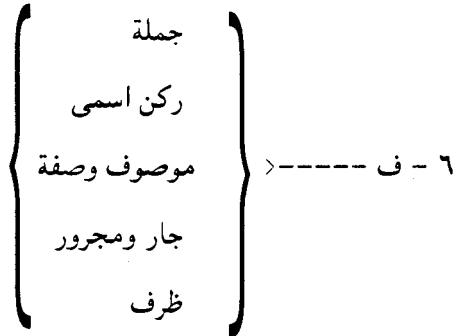
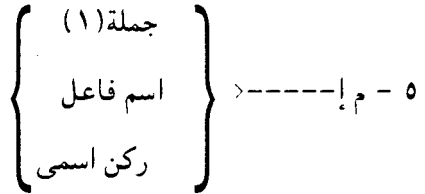
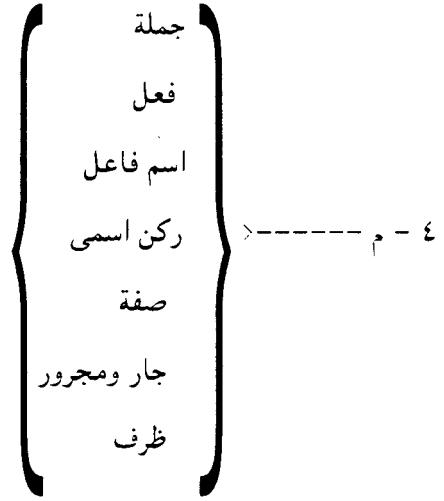


وتبعاً لذلك يعتمد القواعد التوليدية التي تولد التراكيب الأساسية في اللغة العربية في الآتي :

١ - ك <----- أد - إس

٢ - إس <----- { م - م - إ - ف }  
{ م - إ - م - ف }

٣ - أد <----- { نفى +  
استفهام +  
شرط + }



أولاً : رتبة الكلمات في التراكيب الفعلية إن رتبة الكلمات في التراكيب الفعلية الأساسية العربية يمكن أن تكون في البنية العميقة المتمثلة في :-

[ ( م ) فعل . ( م | ) اسم . ( ف ) اسم . ( ف ٢ ) ( × ) ]

يرمز العنصر ( × ) إلى أركان متعددة يمكن الإتيان بها تحت عنصر ال ( ف )

---

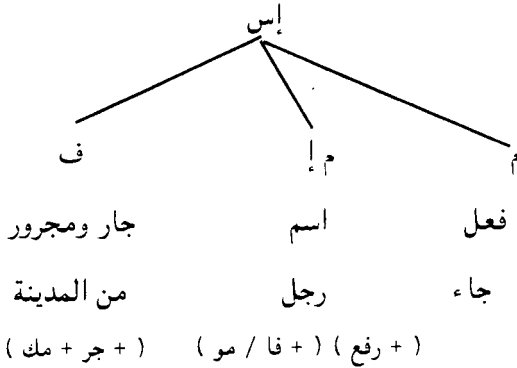
(١) أرى الاستغناء عن الركن ( جملة ) ، إذ إن المسند إليه لا يكون جملة إلا إذا كانت محكية ، أو في مواطن قليلة ، وينظر إليها المحلل على أنها لفظ مفرد .

ويمكن التمثيل لهذه البنية العميقة بالتركيب :

م م إ ف ١ ف × ف × ف × ف

ضرب زيد أخاه ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام رفاقه تأديباً له .

ومن خلال قاعدة تحويلية يمكن لنا نقل الركن اللغوى ( ف ١ ) إلى يسار الفعل أو يمينه ، على أن يكون هذا النقل ضمن إطار المستوى اللساني (إس) لا المستوى الأعلى (ك) ، وتسويغ مثل هذه الحركة التحويلية هو أن الأركان اللغوية التى تجرى عليها عملية النقل تكون محتفظة بأدوارها ووظائفها الدلالية ، وحركاتها الإعرابية ، ويمكن تطبيق هذه القاعدة على أى ركن لغوى ينضوى تحت ( ف × ) للسبب نفسه ، لتأمل النماذج التالية : جاء رجل من المدينة



إذ يمكن نقل الركن اللغوى ( ف × ) إلى يمين الفعل أو يساره ، فيكون

- جاء من المدينة رجل . - من المدينة جاء رجل .

أما الركن اللغوى ( م إ - اسم - فاعل ) فغير مسموح بنقله إلى يمين الفعل ، ويرجع ذلك إلى الحقيقة القائلة : بأن الركنين اللغويين : م ( فعل ) وم إ ( اسم فاعل ) يعتبران وحدة لسانية ، لا يمكن تجزئتها ، بتقديم الـ ( م إ ) على الـ ( م ) .

ضوابط رتبة الكلمات فى التراكيب الفعلية :

اعتمد الباحث فى توضيح هذه الضوابط التى لا تسمح بالنقل الحر لأركان التركيب الفعلى على التراث النحوى القديم بشكل كبير ، ويمكننى إيجاز ما ذكره فى هذا الصدد بما يلى :

١ - ضوابط تتعلق ببعض الالتباسات الدلالية والنحوية ، كما هو الحال في :

- ضرب موسى عيسى .  
- ضرب هذا هذا .

فغير واضح في المثالين ما إذا كان الركن اللغوي الأول يملك الدور الدلالي ( الفاعل ) والحركة الإعرابية الرفع ، أو يملك الدور الدلالي المفعول والحركة الإعرابية النصب ، ولذا يجب تقييد مثل هذه التراكيب ببعض الضوابط التي تتمثل في وجوب أن يكون الركن الأول فاعلاً ، وأن تكون حركته الرفع ، أما الركن الثاني فيجب أن يكون مفعولاً ، وأن تكون حركته النصب ، ولا يمكن تطبيق أية حركة تحويلية عليهما إلا إذا كان في التركيب قرينة نحوية ، أو دلالية ، توضح من هو الفاعل ، ومن هو المفعول به حتى يمكن السماح لهما بالتنقل على نحو حر .

الضابط الثاني يتمثل فيما إذا كان الركن اللغوي ( ف ) مركب من تركيب كوني ، إذ إن الضابط هنا يعمل على ركني التركيب الكوني ، بحيث يجب أن يكون الركن الأول في التركيب الكوني سابقاً للثاني ، وخرق هذا الضابط سيسبب تراكيب غير سليمة ، يمكن أن تكون مقبولة نحويًا ، كما في المثال : حسبت الشمس طالعة .

٢ - إذا أدى نقل الركن اللغوي إلى تغيير في معنى التركيب كله ، كما في المثالين :

١ - مررت بزيد ركباً .

٢ - مررت ركباً بزيد .

ففي المثال (أ) نجد الـ ( ف ) تعود إلى الجار والمجرور وتوضحه ، أما في المثال (ب) نجد أن الـ ( ف ) تعود إلى الـ ( م ) ضمير الفاعل ، وتوضحه وهكذا فإن قاعدة تحويلية كهذه يجب أن تضبط ، من أجل تجنب الالتباس الدلالي .

٤ - التراكيب المعقدة والشرطية :

وفي مثل هذه التراكيب لا نستطيع نقل الـ ( ف ) إلى يمين الفعل ، وإلا سيكون هناك تركيب غير نحوي كما في المثالين :

١ - أ - من يعمل صالحاً فلنفسه .

ب - \* فلنفسه من يعمل صالحاً . تشير النجمة إلى أن الجملة غير أصلية وغير مقبولة .

٢ - أ - أراد زيد أن يضرب عمرا .

ب - \*أراد زيد أن عمرا يضرب

- وفي مجال وصفه لتراكيب الجملة الفعلية يعرض للتراكيب التي تتطلب رتبة مختلفة عن الرتبة الأساسية ( م - م | - ف ) بناء على إجراء بنائي أو دلالي ، يحتم تغيير هذه الرتبة لتصبح ( م - ف - م | ) ، وذلك من خلال المواضع التي أقرها نحائنا القدامى لتقديم المفعول به على الفاعل .

### ضوابط على المقولة المتلازمة ، ومبادئ الاشتغال في التراكيب الفعلية :

يذكر الباحث أن الضابط المفروض على القاعدة التحويلية التي تنقل أركان التركيب الفعلي ( الجملة الفعلية ) ينص على أنه إذا كان هناك ركنان لغويان تحكمهما مقولة رئيسية فإن القاعدة التحويلية تنقل المقولة الرئيسية كلها . وليس الأركان اللغوية التي تحكمها هذه المقولة .

ثم يشير إلى أن هناك خمس مقولات نحوية رئيسية في اللغة العربية ، كل مقولة منها تحكم ركنين لغويين فرعيين ، وعرض لهذه المقولات الخمس التي تشمل مقولة الجار والمجرور ، والتابع والمتبوع والمضاف والمضاف إليه . والصلة والموصول ، والفعل والفاعل . فأى حركة تحويلية يجب أن تنقل المقولة الرئيسية ، وإلا فإن التركيب سيكون غير نحوي . لتأمل الأمثلة التالية :

١ - أ - اعتمد زيد على تأبط شرا .

ب - على تأبط شرا اعتمد زيد .

ج - \*تأبط شرا اعتمد زيد على .

٢ - أ - جلس زيد على الكرسي .

ب - على الكرسي جلس زيد .

ج - \*الكرسي جلس زيد على .

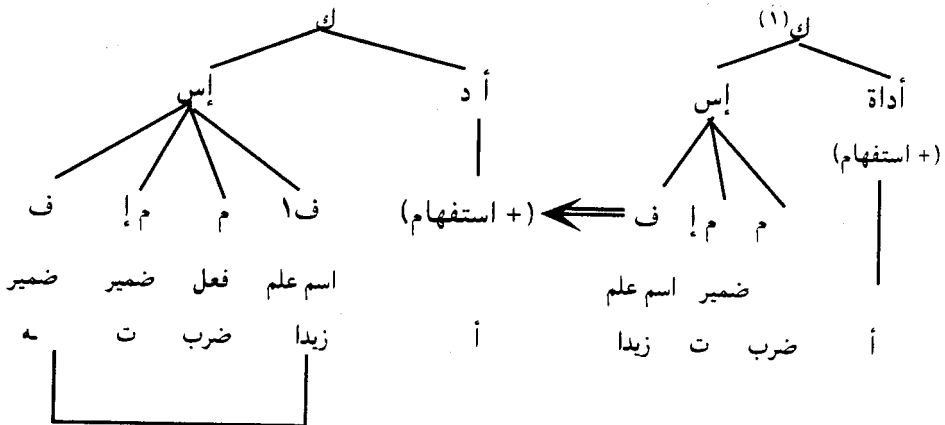
وهكذا باقى المقولات ، مع ملاحظة أنه فى حالة مقولة الفعل والفاعل فإنه يمكن للركن ( م | ) الفاعل أن يكون فى موضع ( م | ) المبتدأ ، على أن يكون فى تركيب الخبر

ضمير عائد على هذا المبتدأ مطابق له في التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، وعلى أن يحكمه مستوى ال ( إ س ) الذي يحكم أركان التركيب الاسمي ، أي ( إ س م - إ - م - ف ) . لا المستوى ( إ س ) الذي يحكم أركان التركيب الفعلي ، أي ( إ س م - م - إ - ف ) .

وفي ختام وصفه للمكون التوليدي والتحويلي للتركيب الفعلي في العربية يشير إلى الإجراء النحوي في اللغة العربية المعروف باسم الاشتغال ، ويتمثل في نقل الركن اللغوي ( ف اسم - مفعول به ) إلى بداية التركيب تاركاً خلفه ضميراً عائداً عليه . يتصل بالفعل ، ويسمى هذا الإجراء بالاشتغال ، لأن الفعل يكون مشغولاً جداً بالعمل على الضمير العائد المتصل به ، بحيث لا يستطيع أن يعمل على الف ( اسم - مفعول به ) المتقدمة ، ويغلب أن يكون هذا الإجراء في تراكيب الاستفهام والحض والأمر والنفي والشرط . لتوضيح العملية النحوية لمبدأ الاشتغال في البنية العميقة يمكن أن نعرض للمثال التالي :-

أزيدا ضربه

إذ يمكن تمثيل البنية العميقة لهذا المثال في المشجر التالي :-



وهذا التحويل لركن الفضلة يختلف على أية حال عن تحويل ركن ال م إ الذي يجعله

(١) في التحليل الشجري للباحث صنف تحت ركن ال (ف) الفعل (ضربت) ووضع تحت ال(م إ) الضمير ( أنت ) والأمر نفسه صنعه في التمثيل الشجري المحول ، واضطر إلى تقديم ركن الفضلة ، وتأخير ركن المسند إليه لاعتقاده بأن ركن الفضلة ضمير متصل بالفعل ، والصواب ما ذكرت .

ضمن فلك التركيب الاسمي في الإجراء الجديد ، إن الركن اللغوي (ف) في هذا الإجراء يجعله معمولاً لما دعاه العرب القدماء فعلاً مقدراً يفسره ما بعده .

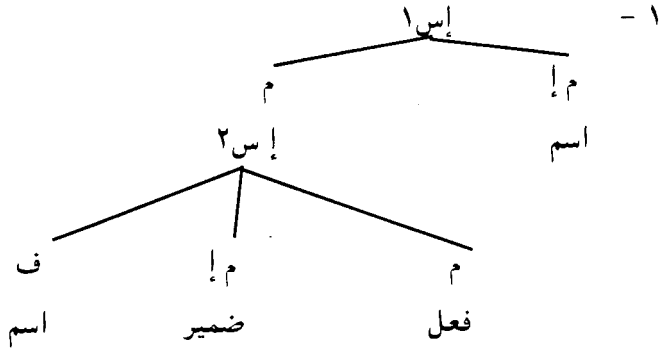
### ثانياً : رتبة الكلمات في التراكيب الاسمية :

إن المكون التوليدي قادر على توليد نوعين اثنين من التراكيب الاسمية هما :

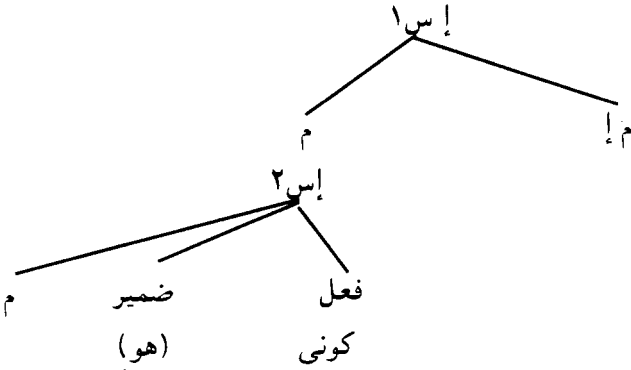
١ - جملة اسمية <--- م ! + تركيب فعلي ( خيرا )

٢ - جملة اسمية <---- م ! + تركيب كوني ( خيرا )

وتمثيل هذين النوعين في البنيتين العميقتين التاليتين :



٢ -

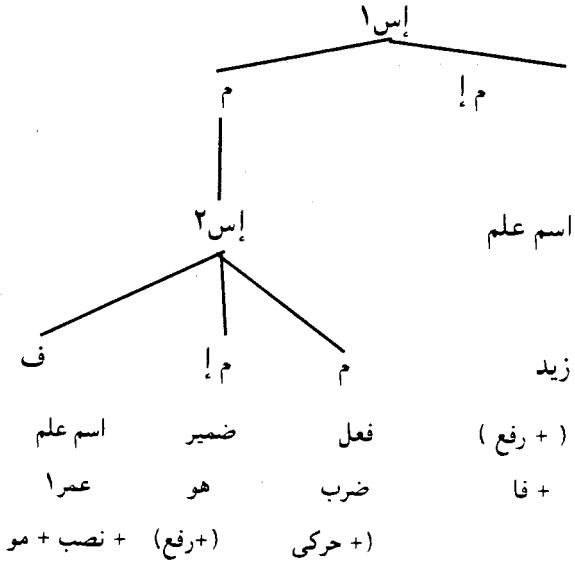


- اسم
- جملة
- جار ومجرور
- صفة
- ظرف



أما التمثيل الشجري للبنية الأولى فيمكن التمثيل له بالمثال التالي :

١ - زيد ضرب عمرا



- والبنية العميقة الثانية تصدق على ما يسمى بالتراكيب الاسمية الكونية ، وقد  
حلل الباحث بنية التركيب الكونى ، فذكر أن التركيب الكونى يتألف من ركنين اثنين ،  
هما :

١ - الم ! ( مبتدأ ) .

٢ - الم ( خبرا ) ، والذي يمكن أن يكون اسماً ، أو صفة ، أو جملة اسمية ، أو  
جاراً ومجروراً ، أو ظرفاً .

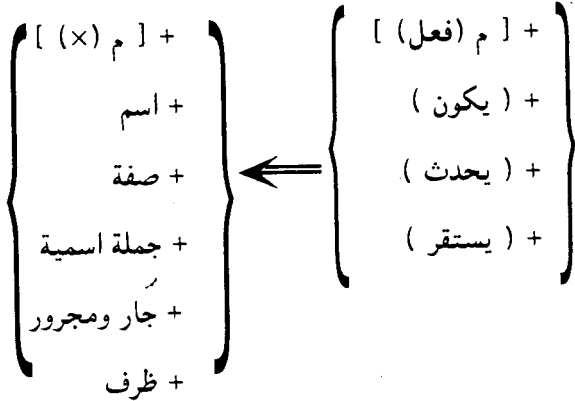
٣ - إن كل هذه الأركان الخبرية يمكن أن تندرج تحت رمز واحد ، هو : م ( × ) ، أى  
الخبر ( × ) ، وهكذا فإن بنية التركيب الكونى يمكن أن تكون حسب التالى :

{ ( إس ..... م ! ..... ( × ) ) }

إن الضابط المفروض على مثل هذه التراكيب أن الفعل يحذف دائماً فى التركيب  
الكونى (١) ، إلا عندما يكون فى الزمن الماضى ، أو المستقبل ، أى (كان) و(سيكون)

(١) التركيب الكونى أو الجملة الكونية مصطلح حديث اصطنعه الدارسون المعاصرون ليقابلوا  
مصطلح الجملة المشتملة على فعل Verb To Be ، ويمكن نطقه على الجملة الظرفية .

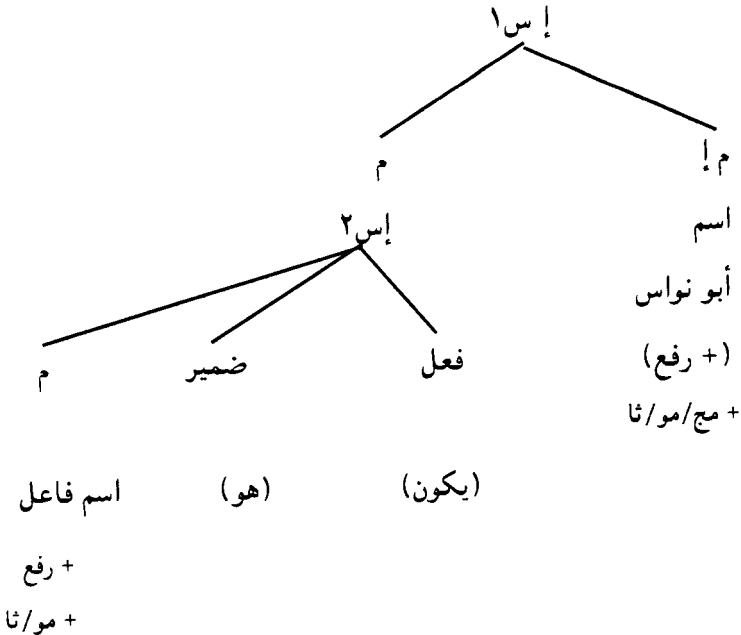
. وإن المقولة (×) أى (الاسم والجملة الاسمية ، والصفة والجار والمجرور والظرف )  
يجب أن تأخذ موضع الفعل المحذوف ، الذى يحل محله فى التركيب الكونى :



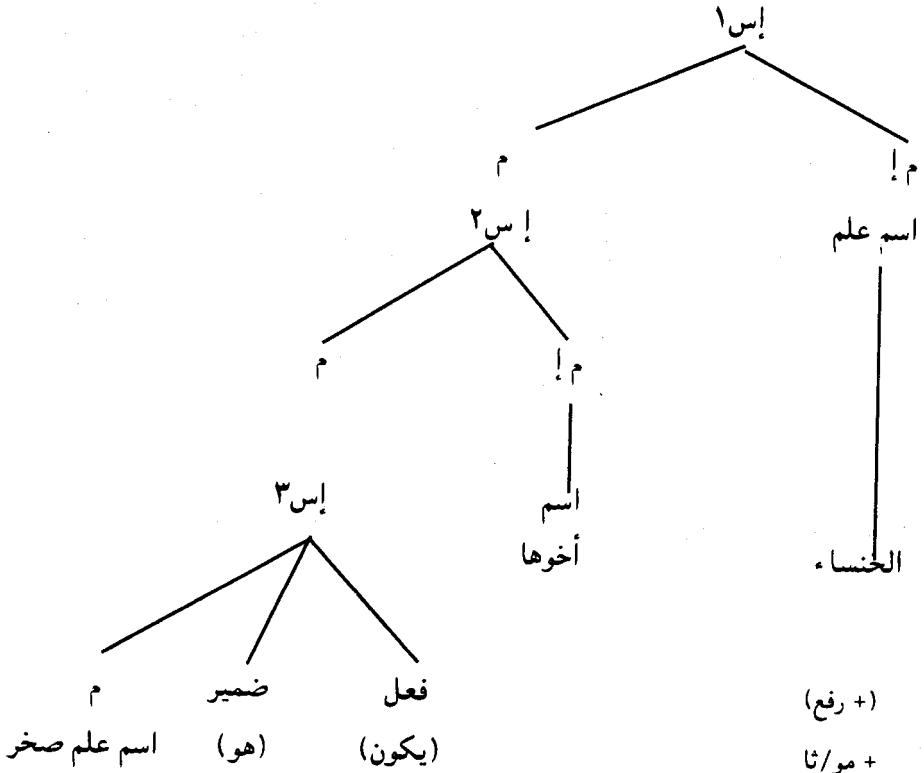
إن هذه البنى العميقة للتراكيب الكونية يمكن أن تبين من خلال الأمثلة الآتية ،  
والتمثيلات الشجرية لها :

١ - أ : أبو نواس شاعر

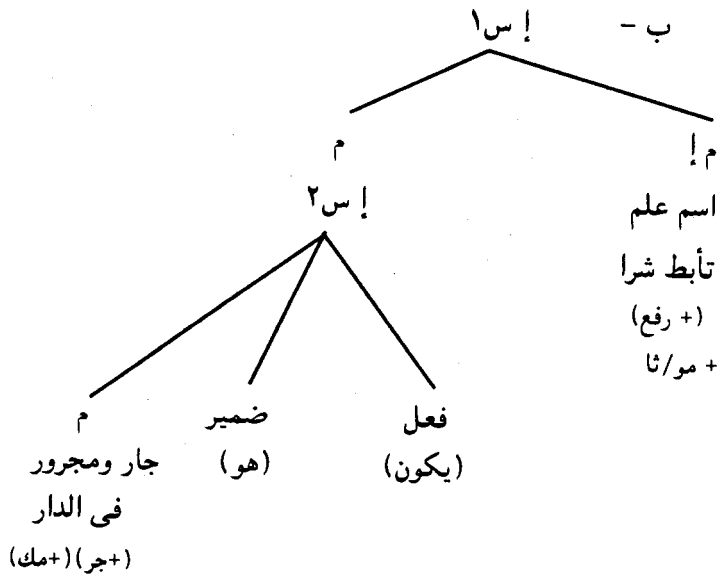
ب :



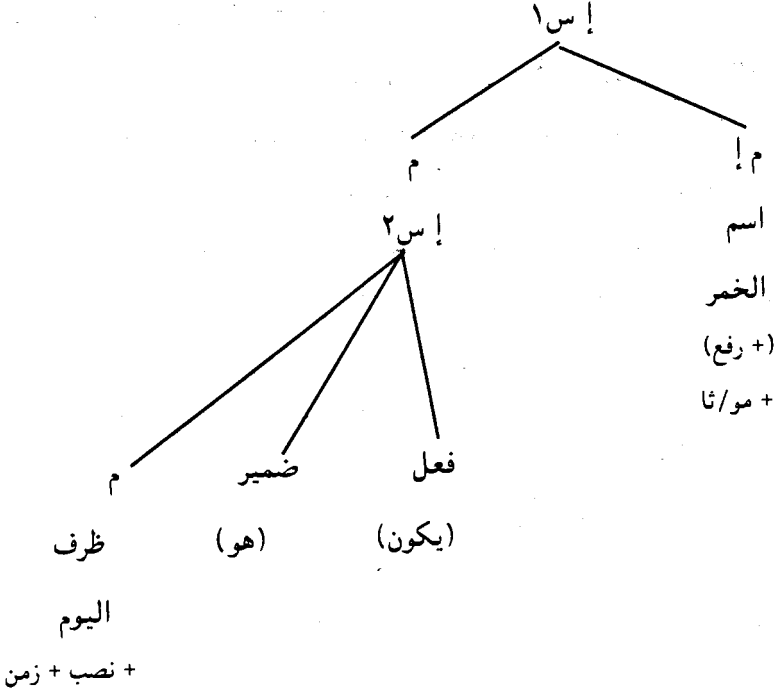
٢ - أ - الخنساء أخوها صخر



٤ - أ - تأبط شرا في الدار



٤ - أ - الخمر اليوم (١)



وبعد هذا العرض للتركيب الأساسى التوليدي للتراكيب الكونية عرض الباحث للتحويلات التى يمكن أن تعمل على المكون التوليدي . فذكر أن الركن الوحيد الذى يمكن أن يتحرك هو ركن الخبر ، أى م (×) ، وأن الضابط الوحيد المفروض على العملية هو أن الركن م (×) يجب أن يكون غير معرف ، إن الفكرة من وراء هذا الضابط هى فكرة دلالية ونحوية ، ذلك لأنه عندما يكون الركن م (×) معرفاً ، ويكون فى بداية التركيب فإن الإجراء هنا لا علاقة له بأية عملية تحويلية ، لأن المحلل سوف ينظر إلى الركن المقدم المعرفة على أنه الركن النحوى ( م | ) المبتدأ .

ويخلص الباحث فى نهاية هذا التطبيق على التراكيب الأساسية العربية إلى أن التحليل يظهر أربعة أنواع من التراكيب الأساسية ، هى :

١ - التركيب الفعلى ، أى ( م - م | - ف )

٢ - التركيب الاسمى ذو الخبر الفعلى ، أى ( م | - م - ف )

(١) ساق الباحث المثال بتنكير المبتدأ ، وهو غير صحيح نحويًا ، إلا إذا قدم الخبر ، والصواب ما أثبتته .

٣ - التركيب الاسمي ذو الخبر الاسمي ، أى ( م ! - م ! - م )

٤ - التركيب الكونى ، أى ( م ! - م )

وأخلص من عرض هاتين المحاولتين لتحليل التراكيب الأساسية فى اللغة العربية طبقاً لمعطيات هذه النظرية إلى أنه يمكن لنموذج النحو التحولى أن يطبق على اللغة العربية ، كما يمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنياً من خلاله - على حد تعبير الدكتور تمام حسان (١) - مع الأخذ فى الحسبان أن الهدف الذى تسعى هذه النظرية للوصول إليه هو وضع إطار عام يتمكن من وصف البنى العميقة للغات الإنسانية جميعاً ؛ إذ تؤكد هذه النظرية الاهتمام بالصفات المشتركة بين اللغات الإنسانية بدلاً من تأكيد الفروق التى بينها ، فهدفها فى النهاية هو الوصول إلى النظرية اللغوية العامة . وفى هذا الإطار تعد هذه المحاولات جيدة وجادة فى الوقت نفسه ، لأنها - طبقاً لأهداف هذه النظرية تكون قد غطت جانباً من اللغات الإنسانية ، ووصفته طبقاً لمعطياتها ، وأثبتت بالتالى موضوعيتها وعلميتها . يضاف إلى ذلك هدف آخر جعله الباحثون العرب المعاصرون نصب أعينهم ، وهو هدف تطوير النظرية النحوية التراثية من خلال نقل هذه المناهج الحديثة ، ومحاولة تكييف معطياتها مع خصوصيات اللسان العربى ، وذلك - بلا شك - يعطى النظرية النحوية التراثية بعداً معرفياً جديداً يسمح لها بأن تواصل عطاءها فى المسار التطورى للدراسات اللسانية ويكون ذلك بإضافة بعض المفاهيم التراثية العربية وتوضيحها ، إلى جانب أن هذا اللون من الدراسات الحديثة قد يعين على فهم طبيعة النظر فى الظاهرة النحوية القديمة ، كما يسعف فى تجديد إحساسنا بالنحو القديم فى منطلقاته ، وأبعاده بعد طول إلف به .

أما إذا وازنا بين هذه المحاولات ، وما ورثناه من ركام معرفى هائل فى التراث اللغوى بشكل خاص ، والعربى بشكل عام - وبخاصة تلك النظرات المتعمقة فى مرامى اللغة ومقاصدها الدلالية والبلاغية - فإن هذه المحاولات تبدو سطحية ، لذا ينبغى التأكيد على أن البحث فى النظريات الحديثة لا يجب أن يصرفنا عن ترداد النظر فى تراثنا اللغوى ، واستخلاص ما فيه من نظرات تساعدنا على فهم الظاهرة اللغوية ، وهذا

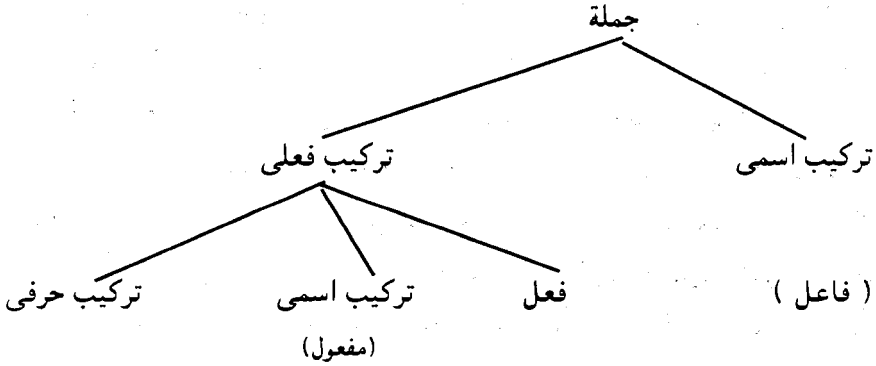
(١) د . تمام حسان ، إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ص ١٨٤ من مجلة اللسانيات واللغة العربية . تونس

هو قانون البحث العلمى الذى يرى بأنه لا سابق دون لاحق ، ولا لاحق دون سابق ، ونكران هذا القانون العلمى يباعد بين منكريه والنظرة العلمىة الموضوعىة ، هذا من جانب ، ومن الجانب الآخر يحثنا الدرس العلمى الحديث ، وتطوره السريع المتلاحق على ألا نركن إلى هذا التراث وحده ، ونرفض كل ما عداه بحجة أن الأول لم يبق للآخر شيئاً ، فننغلق داخله ، ونصم آذاننا عما سواه ، ويكون التحجر والجمود .

يبقى أن أشير إلى خصوصىة اللغة العربىة فى تراكيبها ، سواء فى ذلك ما سمى بالجملة الفعلىة ، أو الجملة الاسمىة ، وأنه على المحلل لهذه التراكيب أن ينطلق من معطياتها التركيبىة نفسها ، إذ ما زلت أرى أن هذه التراكيب ما زالت تمثل مشكلة تواجه المحللين لها وفقاً للقواعد التحولىة التى استقرت على وصف واحد وثابت لقاعدة إعادة كتابة الجملة ، فى البنىة العميقة للغات الإنسانىة ، وأن هذه القاعدة مكوّنة من ركن اسمى + ركن فعلى ، ومن الغريب أن النظرىة تطورت فى كل شىء إلا فى هذه القاعدة ، وطبقاً لهذه القاعدة يتمحل المحللون للتراكيب الاسمىة العربىة ، وبنىتها السطحيّة كما نعلم خالىة من أى ركن فعلى ، فيقدرون لها فعلاً كونياً أو متسماً بالسمة الدلالية + وجود ، والحق أن محاولة استعارة هذا الركن الكونى ، أو المتسم بالسمة الدلالية ( + وجود ) لترميم هذا الركن غير الموجود فى البنىة السطحيّة لهذه التراكيب ، ومحاولة إدخاله ضمن قواعد تركيب العبارة التى تمثل البنىة العميقة تبقى محاولة غير مقنعة ، صحيح أن النحويين العرب قد لجأوا إلى هذا التقدير فى الجمل الاسمىة التى يكون الخبر فيها شبه جملة انطلاقاً من أن شبه الجملة لا تتعلق إلا بالحدث ، غير أن احتكامنا إلى حدس المتكلم ، ومعرفته الضمنىة بقواعد لغته ، وهو من أدوات البحث اللغوى عند تشومسكى ، يجعلنا نستشعر من خلال حدسنا أن درجة مقبولىة بنىة فعلىة كونىة للخبر شبه الجملة تعد مقبولة بالقياس إلى ما سماه النحاة بالخبر المفرد ، فى شكلية : الجامد ، أو المشتق ، ولعل ذلك راجع فى الأصل إلى قوة ارتباط هذا الخبر بالعنصر اللغوى المبتدأ ، فيما عبر عنه نحائنا القدامى بأن الخبر هو نفس المبتدأ فى المعنى ، وهذا النوع من الترابط لا نجده بين الخبر شبه الجملة والمبتدأ ، لذا لجأ النحاة إلى الفعل الكونى ليقوم بدور الرابطة بين الركنين ، وفى هذا الصدد ينبغى أن أشيد بمحاولة الدكتور ميشال زكريا فى تحليله للتراكيب الاسمىة ذات الخبر المفرد المشتق ، التى سماها بالتراكيب النعتىة ، فقد انطلق من المعطيات اللغوىة العربىة ، عندما

اقترح وضع ركن للنعت فى قواعد تركيب العبارة فى البنية العميقة ، فاستطاع بذلك أن يقدم تفسيراً مقبولاً لهذا النوع من التراكيب من واقع اللغة العربية ذاتها ، لكن يبقى الشق الثانى من هذه الجمل ، وهو الخالى من ركن إسناد فعلى ، أو نعتى ، يبقى يمثل مشكلة حقيقية عند التحليل .

أما فيما يتعلق بالجملة الفعلية فإن تركيب عناصر هذه الجملة فى البنية العميقة يشير بصورة واضحة إلى عدم إمكانية الفاعل قائماً فى ركن مستقل ، ومواجه لركن يجمع بين الفعل والمفعول به بشكل شبيه بالتصور القائم وفقاً للمعطيات اللغوية العائدة إلى غالبية اللغات الأجنبية التى أجريت عليها الدراسات فى إطار الألسنية التوليدية والتحويلية ، ففى هذا الإطار تعتمد بشكل عام قاعدة إعادة الكتابة التى يمثلها المشجر التالى :-



يتضمن هذا المشجر الترتيب الأساسى للعناصر الكلامية على نحو : فاعل + فعل + مفعول به ، وبصعب اعتماد هذه المشجر بالنسبة إلى اللغة العربية ؛ لأنه غير ملائم لتوارد الكلمات فى الجملة الفعلية العربية ، وباعتماده يواجه المحلل إحدى الصعوبات التى اقترنت بتحليل الجملة الفعلية إلى أجزائها المباشرة ، وهى أن العناصر التى يتكون منها لا ترد متتابعة من حيث الترتيب .

وللتغلب على هذه المشكلة تبنى الباحثان اللذان عرضت لمحاولتيهما قاعدة إعادة الكتابة للجملة العربية طبقاً للنظرة التراثية التى تنظر إلى عقدة الإسناد باعتبارها عنصراً مهماً فى عملية وصف التراكيب العربية ، وحللا هذه العقدة إلى ركنين ملائمين لهذه التراكيب .

إما مسند + مسند إليه ، كما في المحاولة الثانية ، وإما أن هذه العقدة متكونة من :

ركن فعلى + ركن اسمى + ركن اسمى + ركن حرفى ، فجمعت بالتالى بين الركنين :  
(فاعل) (مفعول به)

الفعل والفاعل ، وجعلتهما وحدة كلامية واحدة ، منطلقة فى توثيق العلاقة بين الفعل والفاعل فى المعطى النحوى التراثى ، كما أنها فى الوقت نفسه لم تفصل المفعول به عن الفعل ، بل جعلت الفعل يشرف عليه إشرافاً مكونياً مباشراً ، ضمن ركن لغوى أعلى ، هو ركن الإسناد .

بقى فى ختام هذا البحث أن أشير إلى صعوبة تواجه المشتغل فى هذه النظرية فى الدرس العربى ، تتعلق بالمصطلحات وتثبيتها ، وتحديد مفهوماتها ، إذ إن أهم ما تتمتع به النظرية الناجحة « أن تتوفر لها مصطلحاتها التى تعبر عن قضاياها وفرضياتها الخاصة » (١) غير أن الباحث فى هذا المجال « يلاحظ افتقار هذا الحقل إلى تثبيت المصطلحات ، وتحديد مفهوماتها ، كما يلاحظ وجود فوضى وخلط فى استخدام كثير من المصطلحات ، فهناك مشكلة الفردية فى صك المصطلح أو ابتكاره ، وهناك مشكلة استخدام المصطلح الواحد لأكثر من مدلول واحد » (٢)

**والله من وراء القصد**

---

(١) نوام تشومسكى ، المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها ، مقدمة المترجم ص ٣٠ ترجمة د . محمد فتوح . القاهرة . دار الفكر العربى ، ط ١ ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م .  
(٢) د . أحمد مختار عمر ، المصطلحات الألسنية للغة العربية ص ٢٤٥ . من مجلة اللسانيات واللغة العربية . تونس . الجامعة التونسية ١٩٧٨ م .



## المصادر

- أ. أحمد حساني :  
السمات التفرعية للفعل في البنية التركيبية ، مقارنة لسانية . الجزائر ، ديوان  
المطبوعات الجامعية ١٩٩٣م
- د . أحمد مختار عمر :  
المصطلحات الألسنية للغة العربية . من مجلة اللسانيات واللغة العربية . تونس .  
الجامعة التونسية ١٩٧٨م .
- الأتباري :  
الإنصاف في مسائل الخلاف . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . بيروت . دار  
الفكر . د.ت.
- تشومسكي :  
\* جوانب من نظرية النحو . بغداد ، وزارة التعليم العالي ١٩٨٥م .  
\* المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها ، ترجمة د . محمد فتوح . القاهرة  
دار الفكر العربي ، ط ١ ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .
- د . تمام حسان :  
إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا ، من مجلة اللسانيات واللغة العربية . تونس .  
الجامعة التونسية ١٩٧٨م
- جفري سامسون :  
مدارس اللسانيات : السباق والتطور ، ترجمة د . محمد زياد كبة . الرياض ، جامعة  
الملك سعود ١٤١٧ هـ
- د . مازن الوعر :  
نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية . دمشق .  
دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ط ١ ١٩٨٧م .
- د . محمد حماسة عبد اللطيف :  
في بناء الجملة العربية . الكويت ، دار القلم ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣م .

- د . ميشال زكريا :

مباحث فى النظرية الألسنية وتعليم اللغة . بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات  
والنشر والتوزيع ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .  
الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ( الجملة البسيطة ) .

- د . نهاد موسى :

نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات  
والنشر ، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .